التأمين التكافلي الإسلامي: واقع وتحديات: تجارب دول الخليج ودول آسيان

خديجة لعمري [1] د. براهيم رفافة [2]

1- جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة– مخبر–إتمام-، Lamrikhadidja2222@gmail.com

2- جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة– مخبر–إتمام-، Rerayene@hotmail.fr

تاريخ الإيداع: 2022/12/08 **تاريخ المراجعة:** 2023/03/26 **القبول:** 2023/03/26

ملخص

شهد التأمين التكافلي نموا متسارعا تجاوز عتبة الرقمين وباختلاف فيما بين الدول المتبنية لهذا النوع من الصناعة، ومن أهم الأقاليم التي ازدهر فيها التأمين التكافلي منطقة الخليج العربي ومنطقة جنوب شرق آسيا، وذلك بسبب الآثار الايجابية الاقتصادية، الاجتماعية ومطابقته لأصول الشريعة الإسلامية. وعليه أردنا في هذه الدراسة أن نعطي صورة مبسطة عن صناعة التأمين التكافلي من خلال تأصيل نظري لهذه الصناعة وإلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال لكي نعطي صورة واضحة حول ما وصلت إليه هذه الصناعة خلال أربع عقود منذ ظهورها.

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي؛ مجلس تعاون دول الخليج؛ دول جنوب شرق آسيا؛ شركات التأمين.

Islamic Taqaful insurance: reality and challenges: experiences of Gulf countries and Asean countries

Abstract

Taqaful insurance has witnessed rapid growth that exceeded the two-digit threshold and with a difference among the countries that adopt this type of industry, and one of the most important regions where the Taqaful insurance flourished in the Arab Gulf region and Southeast Asia, This is due to the positive economic and social effects and its conformity with the principles of Islamic law. Therefore, we wanted in this study to give a simplified picture of the Taqaful insurance industry in the Gulf and ASEAN countries.

Keywords: Taqaful insurance; Gulf Cooperation Council; Southeast Asian countries; insurance companies.

L'assurance islamique Takaful: réalité et défis de: expériences des pays du Golfe et des pays de l'Asean

Résumé

L'assurance Taqaful a connu une croissance rapide qui a dépassé le seuil à deux chiffres et avec une différence entre les pays qui adoptent ce type d'industrie, et l'une des régions les plus importantes où l'assurance Taqaful a prospéré dans la région du Golfe arabe et en Asie du Sud-Est, c'est en raison de ses effets économiques et sociaux positifs et de sa conformité aux principes de la loi islamique. Par conséquent, nous avons voulu dans cette étude donner une image simplifiée de l'industrie de l'assurance Taqaful à travers un enracinement théorique de cette industrie et mettre en lumière certaines des expériences internationales de premier plan dans ce domaine afin de donner une image claire de ce que cette industrie a atteint pendant les quatre décennies qui ont suivi son émergence. Donner une image claire de ce que cette industrie a atteint au cours des quatre décennies depuis son émergence.

Mots-clés : Assurance Taqaful; Conseil de coopération du Golfe; pays d'Asie du Sud-Est; les compagnies d'assurance.

المؤلف المرسِل: خديجة لعمري، Lamrikhadidja2222@gmail.com

- توطئة (مقدّمة):

تعتبر صناعة التأمين التكافلي واقع مفروض في الصناعات المالية الحديثة، فهي تعتبر أحد حلقات النظام المالي وأبرز هياكل النظام الاقتصادي الحديث، فهي صناعة حديثة نسبيا مقارنة بالتأمين التقليدي، ففي سنة 1964م، عقد اجتماع المجمع الفقهي الإسلامي في دمشق الذي أعلن فيه عن التأمين التكافلي كبديل عن التأمين التجاري، وتأسست أول شركة تأمين تكافلي سنة 1979م في السودان من قبل بنك فيصل الإسلامي تحت مسمى شركة التأمين الاسلامية السودانية. شهدت هذه الصناعة تطورا ونموا متسارعا عبر الساحة العالمية خاصة منطقة الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا، أفريقيا، وغيرها، حيث يحتل مجلس التعاون الخليجي الحصة الرئيسية في السوق. ومن بين الشركات الرئيسية في الصناعة المذكورة أعلاه جاما بونجي JamaPunji (SECP)، وشركة التأمين الإسلامية القطرية، وشركة سلامة العربية الإسلامية للتأمين ، وتكافل بروناي دار السلام.

لا يزال سوق التكافل في مراحله الأولى حيث يوجد إجماليا 305 مؤسسة من مقدمي التكافل على مستوى العالم، منها 107 مؤسسات تأمينات تكافلي عام،57 تامين تكافلي عائلي، 116 تأمين تكافلي مختلط و25 إعادة التكافل، إجمالي المساهمات في صناعة التكافل العالمية قدر بـ 25.1 مليار دولار عام 2015، مع زيادة بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعام 2014، حيث قدرت نسبة التكافل العام بـ83 بالمائة من إجمالي مساهمة التكافل، وارتفع القسط الإجمالي إلى 34.38 مليار دولار في عام 2016، كما بلغ سوق التكافل العالمي 23.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مدفوعاً برقمنة البرامج المختلفة، حيث أنه من المتوقع أن تشهد الصناعة نموا إضافيا في الفترة المتوقعة 2021–2026 بمعدل نموسنوي مركب يبلغ 13٪، حيث أنه يمكن أن تصل الصناعة إلى 49 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026.

تعتبر صناعة التأمين التكافلي أبرز معالم الاقتصاد التضامني والاقتصاد ككل نظرا للهدف الاجتماعي التي تسعى اليه هذه الصناعة القائم على أساس التعاون والبر لقوله تعالى:﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ١٧٧ ﴾ [سورة البقرة,١٧٧] وتحقيق الهدف الاقتصادي من خلال توجيه الفائض التأميني للاستثمار بأوجه مختلفة وهذا من شأنه التوسع في الخدمات التأمينية التكافلية ورفع الميزة التنافسية لمؤسسات التأمين التكافلي.

ارتأينا طرح التساؤل حول ماهي انعكاسات التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق أسيا؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصناعة المالية الحديثة نسبيا المتمثلة في التأمين التكافلي من خلال تأصيل نظري، وكذلك إبراز مكانة التأمين التكافلي في الساحة العالمية بعرض أهم التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة آسيان الذين عرفا مؤخرا ازدهار في هذا النوع من التأمين، وتهدف هذه الدراسة كذلك لتبيان الميزة التنافسية لمختلف هذه الدول في مجال التأمين التكافلي لمعرفة دعائم نجاح هذه الصناعة في دول دون الأخرى.

شملت هذه الورقة البحثية ثلاث محاور مستمدة من طبيعة الإشكالية والفرضيات المطروحة للإجابة عنها، وهي كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي.

المحور الثاني: عرض بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال التأمين التكافلي.

ومن أجل وضع أسس بحثية من خلال هذه الورقة البحثية تناولنا عرض بعض الدراسات السابقة مبرزين أهم النتائج المتوصل إليها.

1. دراسة معزوز سامية (2015): بعنوان "التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول"

تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض التجارب الدولية في مجال صناعة التأمين التكافلي حيث أنه مع ظهور النظام الاقتصادي الحديث استوجب تبني منظومة مالية إسلامية وهذه الأخيرة تستدعي تأمين تكافلي يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي نجحت في اقتحام ميدان المنافسة نسبيا وأبرز دليل هو تحول أغلب شركات التأمين التقليدية في العديد من الدول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية أبرزها السعودية، كما أشارت الدراسة إلى الصناعة التأمينية في الجزائر وتوصلت إلى أن شركة سلامة للتأمين التكافلي حققت تطورا في أعمالها لكن هذه الصناعة في الجزائر لازالت تواجه العديد من التحديات [(01)].

2. دراسة عمار كوسة (2017)بعنوان "التأمين التكافلي في الوطن العربي: الواقع ورهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر"

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن أي دولة تحاول مواكبة تطورها الاقتصادي عليها جذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال وتقديم خدمات تأمينية للتأمينات الاستثمارية، حيث أنه من أهم الأساليب المبتكرة في مجال التأمينات أسلوب التأمين التكافلي والاجتماعي حيث توصل الباحث الى أنه أصبح من الضروري لأي دولة إسلامية العمل بالتأمين التكافلي الذي يعتبر من الصناعات الحديثة خاصة وأن الدول الغربية باشرت البحث في هذا المجال على رأسها فرنسا التي فتحت المجال لدراسات علمية في هذا الموضوع [(02)].

3. دراسة غانية العرابي ومصطفى نذير (2017) بعنوان "صناعة التأمين التكافلي الواقع، التحديات والآفاق"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي ورصد آفاق هذه الصناعة ومتطلبات نجاحها، حيث توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا بقيادة كل من ماليزيا والسعودية تهتم بكثير بصناعة التأمين التكافلي والاجتماعي، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن صناعة التأمين التكافلية تفتقر إلى الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال [(03)].

4. دراسة زهية بركان وأمينة بركان، (2019)، بعنوان متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات تطوير الصناعة التأمينية التكافلية في الجزائر حيث تم تطبيق الدراسة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية تيبازة ودراسة كيفية تطبيق التأمين التكافلي في هذه المؤسسة باعتبارها تعمل بالتأمين التجاري والتأمين التكافلي يقدم نفس خدمات التأمين التجاري لكن بطرق شرعية إسلامية خالية من الغرر والربا، وهدفت الدراسة إلى كيفية تحويل هذه المؤسسة التأمينية التجارية إلى مؤسسة تأمين تكافلي سواءا بصفة كلية أو جزئية عن طريق فتح نوافذ إسلامية، وهذا من شأنه أن يساهم في دعم التأمين التكافلي والاجتماعي في الجزائر [(04)].

5. دراسة (kenza MOHELLEBI, 2019) "The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور التأمين التكافلي في تمويل الاقتصاد الماليزي باعتباره أحد آليات التمويل الإسلامي حيث من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هو أنه على الرغم أن

المنظومة الاقتصادية في ماليزيا إسلامية ومدى تطور التأمين التكافلي فيها غير أن دورها في دعم الاقتصاد الإسلامي يبقى محدود (فقط 2%) مقارنة بالبنوك والصكوك الاسلامية ويرجع ذالك إلى حداثة نظام التأمين التكافلي مقارنة بالقطاعات الأخرى [05].

1- الإطار النظري للتأمين التكـافلي:

ظهر مؤخرا الاهتمام بإنشاء مؤسسات تأمين تكافلية كبديل عن التأمينات التجارية باعتباره بديل شرعي يتماشى ومقاصد الشريعة الإسلامية، ولهذا سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بالتأمين التكافلي وأهم مبادئه والتعرف على مؤسسات التأمين التكافلي وأهم أنواعها.

1-1- تعريف التأمين التكافلي:

نظرا لحداثة مصطلح التأمين التكافلي تعددت مفاهيمه وعليه سنحاول تقديم التعريفات التالية:

التأمين التكافلي هو عبارة عن عقد بين مشتركين يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع بغرض تعويض خطرهم إن تحقق، تدير هذه العمليات شركة متخصصة على أساس الوكالة ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية [06].

- التأمين التكافلي هو اتفاق أشخاص يتعرضون للخطر على دفع مبلغ من المال على أساس التبرع بحيث يتكون جراء ذلك صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة ويتمتع بشخصية اعتبارية، يقوم هذا الصندوق بتعويض المتضررين من الشركاء إذا تعرضوا للخطر حيث يدار هذا الصندوق من قبل شركة مساهمة أو هيئة مختارة من حملة الوثائق [07].

ووفقا لهذه التعاريف فإن التأمين التكافلي هو عبارة عن عقد بين مجموعة من الأشخاص على دفع اشتراكات ثابتة أو متغيرة على سبيل التبرع لتعويض من يلحقه ضرر التي قد تلحق أحدهم إذا حدث له خطر معين ففي حالة تعويض الضرر ولم يكفي المال المشترك فيه يتم الزيادة من الشركاء أما في حالة وجود فائض وجب على الأعضاء استرجاع الزيادة أو جعلها رصيدا للمستقبل أو الاستثمار فيها، وأهم ما جاء في فتوى التأمين التعاوني الإسلامي هو تجنب الغرر، وهو منهي عنه شرعا في حديث الرسول صلي الله عليه وسلم الذي رواه عنه عدد من الثقاة، ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: " أن رسول الله صلى عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر". (صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم: 1513).

1-2 مبادئ التأمين التكافلي

يرتكز التأمين التكافلي على عدة مبادئ أهمها:

- مبدأ التبرع: الاشتراك بالمال يكون بقصد البر والمعروف والتعاون؛ [08]
- مبدأ إتباع أحكام الشريعة الاسلامية والاستثمار في المشاريع الحلال؛ [09]
- مبدأ العدل والمساواة؛ [10]
- مبدأ تقاسم الفائض التأميني؛ [11]
- مبدأ العلاقة بين المشتركين وادارة التأمين على أساس الوكالة: "العلاقة بين حملة الوثائق وشركة الإدارة يحكمها عقدان، الأول عقد إدارة عمليات التأمين وهو عقد وكالة بأجر والثاني عقد ادارة أموال الصندوق التكافلي إما بعقد مضاربة أو وكالة في الاستثمار" [12].

1-3-مؤسسات التأمين التكافلي وأهم أنواعها

عرفت مؤسسات التأمين التكافلي توسعا بتوسع صناعة التأمين من حيث الكم والحجم وكذلك نوعية الخدمات المقدمة.

1-3-1 مفهوم مؤسسات التأمين التكافلي:

هي عبارة عن هيئة لإدارة المخاطر والاستثمار لصالح صندوق المشتركين وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقابل عمولة أو الاشتراك في الأرباح المحققة [13]، وعليه فان هناك ثلاث علاقات تعاقدية سائدة في مؤسسات التأمين التكافلي تتصدرها العلاقة بين المساهمين حول تأسيس شركة التأمين، تليها العلاقة بين مؤسسة التأمين والصندوق التكافلي للمشتركين فمن ناحية الإدارة فهي تعتبر علاقة وكالة أما من حيث الاستثمار فهي وكالة استثمار أو علاقة مضاربة، وأخيرا علاقة الالتزام بالتبرع أثناء الاشتراك القائمة بين حملة الوثائق والصندوق، وعلاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر القائمة بين المستفيد والصندوق [14].

1-3-1 أنواع مؤسسات التأمين التكافلي: تنقسم مؤسسات التأمين التكافلي على حسب نوع التأمين المقدم كما هي موضحة في الشكل التـــالي:

شكل رقم (01): أنواع مؤسسات التأمين التكافلي الاسلامية

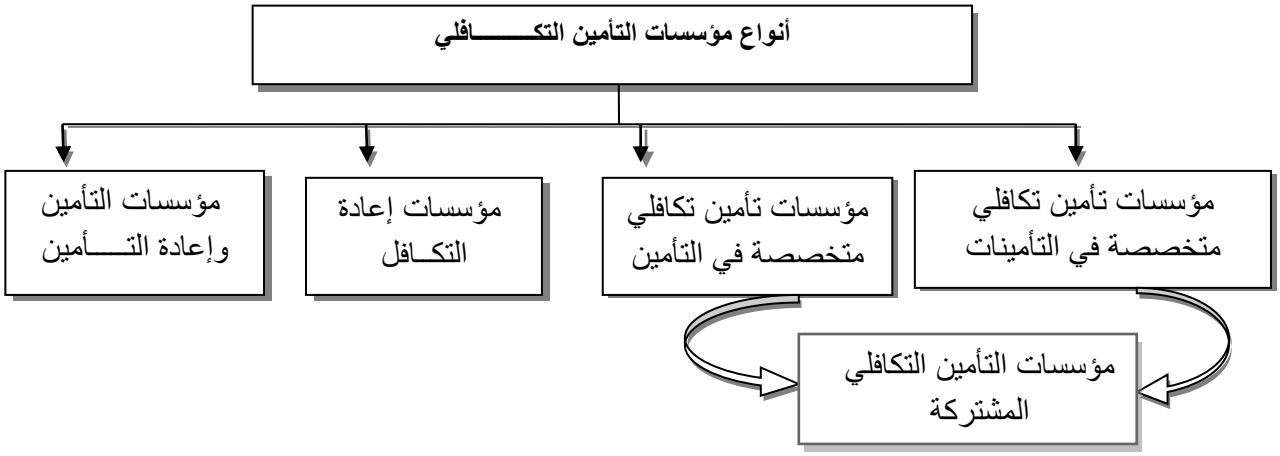

المصدر: من إعداد الباحثين

وفقا للشكل رقم (01) فإن مؤسسات التأمين التكافلي تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها:

- **مؤسسات تأمين تكافلي متخصصة في التأمينات العامة:** يشمل هذا نوع جميع التأمينات العامة كتأمين أخطار النقل البري والجوي، التأمين ضد المسؤولية وتأمين الحريق ويستثنى من هذا النوع التأمين على الحياة [15].
- **مؤسسات تأمين تكافلي متخصصة في التأمين العائلي:** يعتبر هذا النوع بديل عن التأمين على الحياة، بحيث وقع جدل كبير بين الفقهاء حول مشروعيته لكن الرأي الراجح هو حلال نظرا لالتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية [16].
- **مؤسسات التأمين التكافلي المشتركة:** هذا النوع يجمع كل من التأمينات العامة والتأمين العائلي.
- **مؤسسات إعادة التكافل:** يعتبر هذا النوع نادرا نوعا ما وهي تختص بإعادة التأمين استجابتا لشروط أخرى كمؤسسة إعادة التأمين السودانية التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل السوداني [17].
- **مؤسسات التأمين وإعادة التـــأمين:** "هذا النوع يجمع بين نشاط التأمين وإعادة التأمين فبخصوص شركة إعادة التأمين تدخل شركة التأمين مع أطراف أخرى في عقود إعادة التأمين لغرض نقل وتقليل الأخطار والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر" [18].

2- عرض بعض التجارب الدولية

شهد التأمين التكافلي توسعا دوليا بالتزامن مع نمو أسواق المال الإسلامية حيث سجلت سوق التأمين التكافلي معدلات نمو فاقت نسبة 14%، بهيمنة المملكة العربية السعودية على أكثر من نصفها، ويرجع توسع ورواج التأمين التكافلي عبر كثير من دول العالم الإسلامية والغير الإسلامية لما له من آثار ايجابية من الناحية الشرعية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن له أن ينافس التامين التجاري خاصة في بعض الدول الرائدة والتي عرفت نموا كبيرا لهذا النوع من التامين التكافلي، وعليه سنوضح في الشكل أدناه أقساط التأمين التكافلي العالمي للفترة 2010-2020.

الشكل رقم (02): أقساط التأمين التكافلي العالمي 2010-2020

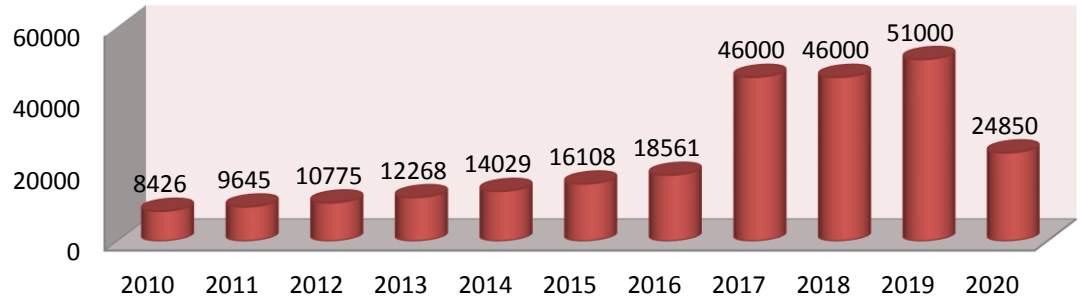

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات(Global report on islamic finance, world bank group, 2016)

(Statista, 2020)

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ نموا لأقساط التأمين التكافلي العالمي للفترة 2010-2020، ليبلغ أعلى قيمة له عالميا ستة 2019 بما يعادل 51 مليار دولار لينخفض سنة 2020 بما قيمته 26 مليار دولار وهذا راجع للأزمة الصحية الذي شهدها العالم منذ نهاية عام 2019 (Covid-19) [19]

وبالتالي سنحاول تقديم بعض التجارب للدول التي ازدهر بها هدا النوع من التامين من خلال المؤسسات التي كان لها السبق في هذا المجال.

2-1 عرض تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من محدودية حصة التامين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري والمصارف المالية، فإن هذه الصناعة شهدت نمواً ملحوظاً في كثير من الدول في العقود الأخيرة. حيث تعتبر منطقة الخليج العربي أرضا خصبة لسوق التكافل، حيث شهدت سوق التكافل فيها نمواً مستمراً، وبمعدل رقمين لمدة تزيد عن عقد من الزمن، والشكل التالي يوضح الأقساط المكتتبة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016.

الشكل رقم (03): الأقساط المكتتبة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016

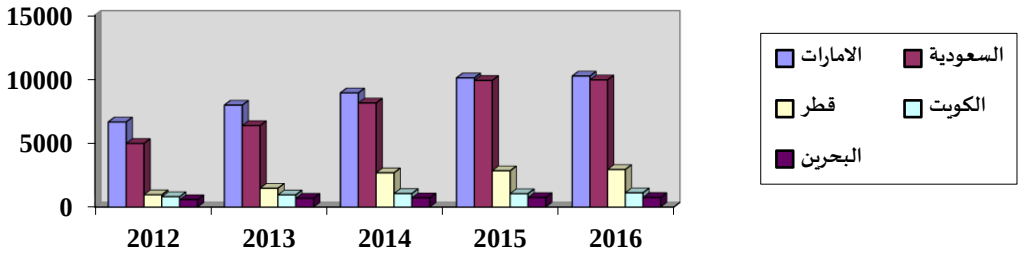

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات (world insurance , Sigma Report :2012/2013/2014/2015/2016)

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أنه في عام 2014 قدرت مساهمة التكافل الإجمالية في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 9.8 مليار دولار أمريكي، بحيث تهيمن دولة الإمارات العربية المتحدة منها على مجموع مساهمات التكافل الكلية بنسبة 77% من مجموع مساهمات المنطقة، أما المملكة العربية السعودية احتلت المركز الثاني خليجيا بمساهمة بلغت 15% من إجمالي المساهمة في المنطقة. وتقدر مساهمة دولة قطر بنسبة 4% من حصة السوق الخليجية، حيث بلغ متوسط نمو المساهمات الإجمالية 6.26 % في الفترة المتراوحة ما بين سنة 2009 وسنة 2013. أما مساهمة بقية الدول الخليجية فإنها لا تتجاوز 4%من إجمالي قيمة التكافل لكل من دول الكويت والبحرين.

أ. تجربة المملكة العربية السعودية:

يمتاز سوق التامين السعودي بحركية كبيرة وهو ثاني أهم سوق في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت أقساط التأمين في سوق التأمين السعودي 5,36 مليار ريال في عام 2017 [20]، ومن بين العوامل المساعدة على ذلك [21]:

- وجود 34 شركة تأمين تكافلي كلها تطبق نظام التأمين التكافلي؛
- تشكيل التأمينات الإلزامية النسبة الأكبر من أقساط التأمين المكتتبة إذ كان لتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الإلزامي على المقيمين سنة 2006 وعلى الموظفين السعوديين في القطاع الخاص سنة 2010 أثرا كبيرا في زيادة الحصة السوقية للتأمين الصحي التي ارتفعت من 32% سنة 2006 إلى 51 % سنة 2016 ،كما ساهمت إلزامية التأمين على معظم اتفاقيات بيع المركبات في ارتفاع حصة التأمين على المركبات وبلوغها المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التأمين الصحي بحصة سوقية قدرها 25 %من إجمالي الأقساط لسنة 2016.؛
- تدريب موظفي شركات التأمين من خلال إقرار اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين IFCE كشهادة إلزامية.

تميز أداء سوق التامين في المملكة خلال سنة 2017 بانخفاض بقيمة 352 مليون ريال ليصل إلى36.5 مليار ريال في عام 2017م مقابل36.8 مليار ريال في عام 2016. حيث حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين في عام 2017، وارتفعت حصة التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لتصل إلى 52% في عام 2017 مقابل 50% في عام 2016. بينما انخفضت حصة التأمين العام في قطاع التأمين إلى 44% في عام 2017 مقابل 46% في عام 2016. وحافظ نشاط تأمين الحماية والادخار على مرتبته [22].

الشكل رقم (04): تطور أقساط التأمين التكافلي خلال الفترة 2013-2017

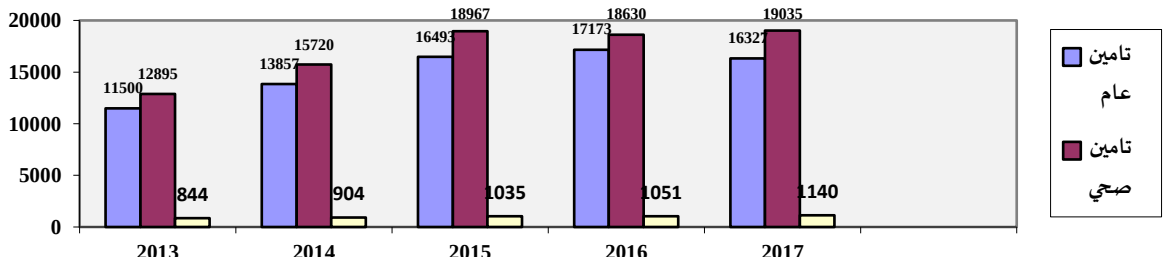

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير (سوق التامين السعودي؛ 2017)

ب. تجربة دولة الإمارات المتحدة:

تهيمن دولة الإمارات على الصدارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بتحقيق أكبر حجم أقساط مكتتبة حيث بلغت 10237 مليون دولار سنة 2016، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها [23] :

- وجود عدد كبير من شركات التأمين بالإمارات والتي بلغ عددها سنة 2014 حوالي 60 شركة منها 34 شركة وطنية و26 شركة أجنبية، من بينها 11 شركة وطنية تطبق نظام التأمين التكافلي؛
- إلزامية التأمين الصحي ابتداء من سنة 2014؛
- المنافسة بين شركات التأمين التقليدي والتكافلي، فهذه الأخيرة رغم قلة خبرتها وحجم رؤوس أموالها غير أنها تمكنت في فترة قصيرة من توسيع قاعدة زبائنها مستغلة القانون الذي أصدرتها هيئة التأمين الإماراتية بشأن منع شركات التأمين التقليدية من تسويق منتج التأمين الإسلامي، وقد تحصلت شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) على جائزة أفضل مشغل للتأمين التكافلي لسنة 2011 من قبل مجلة Finance world العالميّة؛
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة لسوق التأمين بما يتوافق مع الأنظمة والمعايير الدولية ومن أمثلتها إصدار القرارين رقم 25 و26 لعام 2014 المتعلقين بالتعليمات المالية لشركات التأمين والتأمين التكافلي؛
- فعالية الرقابة التنظيمية التي تقوم بها هيئة التأمين على الشركات والمهن المرتبطة بالتأمين للإشراف على هذا القطاع والتحقق من مدى الالتزام بالتشريعات الخاصة به والتأكد من سلامة المراكز الفنية والمالية لهذه الشركات، وذلك من خلال التفتيش الميداني مثل الذي نفذته سنة 2014 والذي شمل 100 شركة تأمين وأصحاب المهن المرتبطة بها؛
- الاهتمام بالتطوير المؤسسي والتدريب والتوطين.

ت. تجربة دولة قطر:

سجل قطاع التأمين التكافلي في دولة قطر نمواً متسارعاً وانتعاشاً كبيراً في الآونة الأخيرة، حيث سجلت قيمة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي القطرية نمواً من خانتين بواقع 14% على أساس سنوي لتصل إلى مستوى 2.1 مليار ريال قطري في العام 2018، مقارنة مع مستوى بلغ 1.8 مليار ريال قطري في العام 2017. وحلت شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه) في المرتبة الأولى بين شركات التأمين التكافلي في قطر من حيث حجم موجودات حملة الوثائق في العام 2018 إذ بلغت 672 مليون ريال قطري، في حين شغلت الشركة الإسلامية القطرية للتأمين المرتبة الأولى من ناحية نسبة نمو الموجودات في العام 2018 بواقع 25.7%، ثم العامة للتكافل بنسبة نمو 20.1%، والخليج للتأمين التكافلي بنسبة نمو 20%، في حين كانت نسبة النمو في الدوحة للتكافل 0.3%، أما على مدى الخمس سنوات (2014-2018) فإن معدل النمو السنوي المركب لموجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في قطر بلغ 6.1%.وتصدرت شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه) قائمة الأكثر تحقيقا لمعدل نمو سنوي مركب في الموجودات خلال 5 سنوات (2014-2018) بواقع 9.7%، تليها الإسلامية للتأمين بنسبة نمو 7.5%، ثم العامة للتكافل بنسبة نمو 3.6%، ثم الدوحة للتكافل بمعدل نمو مركب بلغ 2.3%، وبفعل معدل النمو المرتفع لشركة الخليج في العام 2018 فقد أصبح معدل النمو المركب إيجابيًا بنسبة 1.9% [24].

2-2: عرض تجربة منطقة آسيان:

تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا من صناع التأمين التكافلي، حيث تصل مساهمتها إلى ثلث مجموع مساهمات التكافل الإجمالية، وقدرت بنحو2.4 مليار دولار أمريكي في 2014، كما تعتبر ماليزيا وإندونيسيا من أبرز محركات صناعة التكافل على الساحة المالية الإسلامية الرئيسة في منطقة آسيان بمساهمة فاقت 90% من حصة سوق التكافل لمنطقة آسيا [25] .

الشكل رقم (05): مساهمة التكافل لدول آسيان سنة 2014

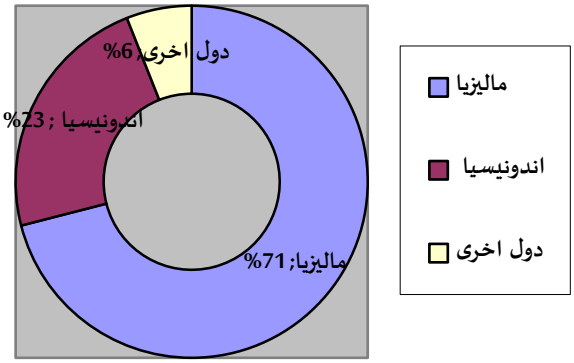

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:(World's islamic finance marketplace_).

أ. التجربة الماليزية:

عرفت صناعة التامين تكافلي رواجا كبيرا في ماليزيا نتيجة تشجيع الدولة الماليزية لهذا النوع من التأمين ما نتج عنه دخول شركات عالمية للاستثمار في التامين في ماليزيا، ويعتبر التامين التكافلي قطاع متنامي هام نتيجة الطلب المتزايد على هذا النوع من التأمين، هذا ما جعل ماليزيا تصبح مركز عالميا في خدمات التامين التكافلي.

قد تم إصدار أول قانون للتكافل سنة 1984م، حيث تأسست في نفس السنة أول شركة للتكافل شهر نوفمبر سميت شركة تكافل ماليزيا، وفيما يلي سنذكر أهم شركات التكافل الماليزية:

الجدول رقم (01): شركات التأمين التكافلي الماليزية

اسم الشركة	تاريخ الإنشاء	الملكية
Syarikat Takaful Malaysia Sdn. Berhad	1984	محلية
Takaful Ikhlas Sdn. Berhad	2003	محلية
CIMB Aviva Takaful Berhad	2005	محلية
Prudential BSN Takaful Berhad	2006	محلية
HSBC Amanah Takaful Berhad	2006	محلية
Hong Leong MSIG Takaful Berhad	2007	محلية
MAA Takaful Berhad	2007	محلية
Etiqa Takaful Berhad	2008	محلية
Great Eastern Takaful Sdn Bhd	2010	أجنبية
AIA AFG Takaful Bhd	2011	أجنبية
ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad	2011	أجنبية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع (26)

الجدول رقم (02): إحصائيات التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2018

قطاع التمويل الاسلامي	الأصول المالية	ترتيب ماليزيا العالمي حسب الأصول	نسبة الأصول المالية الاسلامية الماليزية من الإجمالي العالمي
البنوك	214 مليار دولار أمريكي	3	%12.2
التكافل	9 مليار دولار أمريكي	3	%19.6
الصكوك	219 مليار دولار أمريكي	1	%46.6

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع (27)

يوضح الجدول أعلاه إحصائيات التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 2018، حيث احتلت أصول التمويل الإسلامي للبنوك الماليزية والتكافل المرتبة الثالثة عالميا، فيحين أن قيمة الصكوك الاسلامية البالغة 219 مليار دولار أمريكي احتلت المرتبة الأولى عالميا.

أما عن نمو هذا القطاع فهناك عدة عوامل ساعدت على نموه وسنذكر بعض العوامل التي ساعدت على نجاح التامين التكافلي في ماليزيا:

- دعم الحكومة خاصة البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل: وذلك من خلال الاهتمام بصناعة التكافل وتعزيز مبادرات صناعة التكافل المحلية والتي مكنت من دخولها السوق العالمية وذلك من خلال وضع الإستراتيجية الأساسية للصناعة المالية المكونة من خطة لمدة 10 سنوات (من عام 2001م إلى عام 2010م) لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل. وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الآخر لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعا منها لنشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد، كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية، حيث قامت في 2009م بخطوة تحرير الصناعة المصرفية وعرض أربعة رخص جديدة لشركات تكافل توفر خدمات التكافل العائلي [28].
- وضع إستراتيجية شاملة: من خلال العمل على خطة واضحة سميت رؤية 2020 وتميزت بالخطوات التالية:
- وضع إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984م؛
- تأهيل الرأس مال بشري من خلال تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984م وكذلك أسس البنك المركزي الماليزي الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005م، وكذا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008م لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل؛
- إلزام شركات التكافل بوضع ميزانية للبحوث والتدريب وكذا الحضور المستمر لإطاراتها في المؤتمرات والندوات وورشات العمل والبرامج التدريبية؛
- وضوح الإطار القانوني وانضباطه؛
- قوة البنية التحتية والمؤسساتية لقطاع التامين التكافلي.

ب. تجربة دولة اندونيسيا:

تعتبر دولة اندونيسيا من رواد صناعة التامين التكافلي بصفتها أكبر دولة من حيث عدد المسلمين ولدلك توفر غالبية منتجات التامين التكافلي العام والعائلي، قدرت حصتها من إجمالي التامين في منطقة آسيان سنة 2014 ب 23% لترتفع إلى نسبة 25% لسنة 2015، وقدر عدد المؤسسات لنفس السنة بـ 45 مؤسسة للتأمين التكافلي.

في عام 2014، أصدرت السلطات الإندونيسية قانونا يتم بموجبه إمهال شركات التأمين التقليدية، ذات النوافذ الإسلامية مدة 10 سنوات شأنه المساعدة على إعادة تشكيل الصناعة المستقبلية للتكافل وتحفيز لتتحول إلى كيانات ذات مطابقة تامة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2-3 تجارب أخرى لبعض الدول

سنحاول في هذا الجزء عرض بعض تجارب دول العالم الأخرى كما سنتعرض الى تجربة الجزائر في مجال التأمين التكافلي.

أ. تجربة دولة السودان:

لدولة السودان الفضل في مجال تأسيس مؤسسات التأمين التكافلي، حيث أن أول شركة تأمين إسلامية أسست هي شركة التأمين الإسلامية في 1979م من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني في الخرطوم وفقا لنظام التأمين التعاوني الإسلامي للتأمين على ممتلكاته، وقد واجهت فكرة إنشاء الشركة صعوبات إدارية وقانونية متمثلة في عدم وجود إطار قانوني يستوعب مفهوم التأمين التعاوني الإسلامي لأن القانون الذي ظل ينظم عمل الشركات بالسودان هو قانون مستنسخ من القانون الانجليزي، ودلك إلى غاية سنة 1983 أين شهد القطاع المالي بالسودان بصفة عامة تغيرات هامة من أجل تحويله للعمل وفق الأسس الشرعية، ففي سبتمبر لعام 1984 جاءت القرارات الرسمية للدولة بتحويل النظام المصرفي للعمل وفق المنطلقات الفكرية للبنوك الإسلامية، كما تم إنشاء ديوان الزكاة.

فالتجربة السودانية تجربة رائدة وأصيلة استقت من نبع الشريعة الإسلامية الغراء وعلوم العصر وأدواته، فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة، ونقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار النظري إلى الواقع العملي فأصبحت بذلك نموذجا اقتصاديا كأول شركة تأمين إسلامية تعمل بنظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي في العالم وساهمت بفعالية في أسلمة الاقتصاد الإسلامي عموما وقطاع التأمين على وجه الخصوص. بلغ حجم سوق السودان للتامين التكافلي 280 مليون دولار، ويعتبر السودان رابع دولة تنفذ تجربة تأمين الحج والعمرة كتجربة متميزة ومتقدمة، وما يميز التجربة السودانية هو الوقوف في الميدان أي في الأراضي المقدسة على الحالات المختلفة وتكملة الإجراءات وسرعة سداد التعويضات.

ومن بين العوامل التي حفزت نمو هذا القطاع في السودان نذكر ما يلي:

- الاهتمام بالزبون والعمل على إرضائه؛
- الاهتمام بالتطور والتحسين المستمر في مجال التأمين واستخدام التقنيات الحديثة؛
- الاهتمام بالعاملين وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل المستمر؛
- الاهتمام بتوفير بيئة عمل صالحة؛
- السعي الجاد الصادق لتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين؛
- الالتزام التام بالمحافظة على أخلاقيات العمل.
- **نبدة عن الاتحاد العالمي لشركات التكافل**

تأسس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتامين الإسلامي عام 1986 ومقره الدائم في الخرطوم / السودان، ويضم في عضويته أغلب الشركات التي تعمل في مجال التكافل والتأمين الإسلامي في كل من الأسواق العربية والإفريقية ودول شرق وغرب آسيا وأوروبا.

ويضم مجلس إدارة الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي عدد من قيادات وروَّاد عالم التأمين الإسلامي إضافة إلى كوكبة من علماء الفقه الإسلامي الذين نذروا أنفسهم لخدمة الاقتصاد الإسلامي والحرص على نجاحه واستقامة عمله بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، كما أن عضوية الاتحاد متاحة لجميع مؤسسات وشركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامي بصفة عضو كامل، كذلك يجوز قبول المؤسسات والهيئات الإسلامية أو أي مؤسسات أخرى ذات صلة بصناعة التأمين بصفة مراقب [29].

يسعى الاتحاد لنشر مبادئ التأمين الإسلامي وفقاً للأسس التالية:

- دعم الأعضاء والنهوض بهم إلى المستوى الذي يجعل منهم مؤسسات قادرة ومؤهلة لتقديم أفضل وأجود خدمات التأمين الإسلامي؛
- تأهيل وترقية صناعة التأمين الإسلامي بما في ذلك الاستفادة من التقنية الحديثة؛
- دراسة مشاكل الأعضاء والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها؛
- تقوية القوى البشرية العاملة في حقل التأمين الإسلامي فيما يتعلق بالجوانب الشرعية والفنية والإدارية والمالية؛
- إصدار الفتوى الشرعية فيما يتصل بالأمور المتعلقة بصناعة التأمين الإسلامي إضافة إلى تجميع الفتاوى الصادرة من المؤسسات التأمينية والدراسات الأخرى ذات الصلة؛
- التعاون بين الشركات الأعضاء ومنحها الأولوية في التعامل؛
- تزكية روح التعاون فيما بين الأعضاء في مختلف المجالات التأمينية؛
- نشر روح البحث العلمي لتطوير صناعة التأمين الإسلامي؛
- توفير المعرفة اللازمة للعاملين في قطاع التأمين الإسلامي؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات التأمين الإسلامي عالميا؛
- القيام بمهمة التوفيق وحل النزاعات بين الأعضاء؛
- وضع النماذج وتوحيد المعايير والأسس التي تتطلبها صناعة التأمين الإسلامي من النواحي الشرعية والفنية والمالية والإدارية.

ب. تجربة دولة الجزائر:

ظهر التأمين التكافلي سنة 2006 بعد تأسيس الشركة الوحيدة باسم سلامة التي تمارس هدا النوع من التامين التكافلي وهي إحدى فروع الشركة الإماراتية اياك التي مقرها في السعودية الرائدة في هدا المجال [30].

– نبده عن شركة سلامة الجزائر

شركة سلامة للتأمين الجزائرية هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك الإماراتية استحوذت على شركة " البركة والأمان" المنشأة في 2000/03/26، حيث حدث تغير في التسمية وتجديد الاعتماد. لقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 150 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني وأربع مديريات جهوية. ولقد نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائج ايجابية خلال الأعوام الأخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر ب 3%من سوق التأمينات في الجزائر تتوزع بين الشركات العمومية 80 % والشركات الخاصة 20%، وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية تنفرد بخدمات التكافل [31] .

وفيما يلي تطور رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020

الشكل رقم (06): رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020

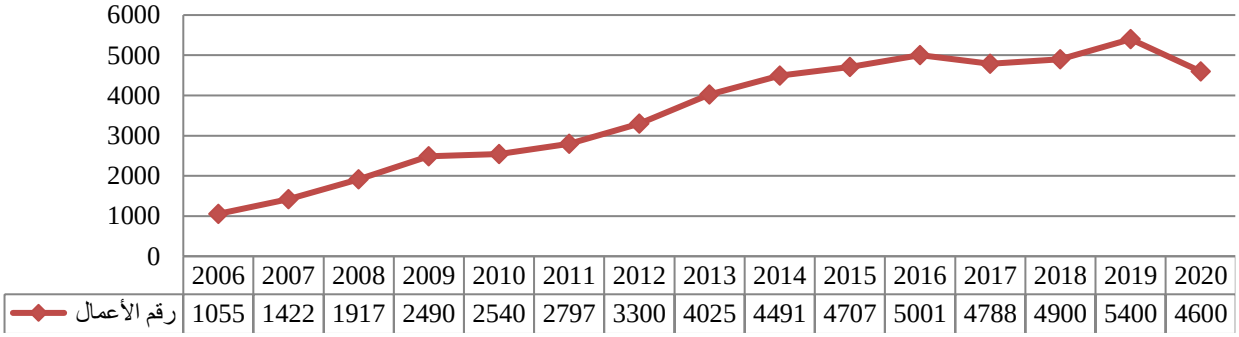

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال	1055	1422	1917	2490	2540	2797	3300	4025	4491	4707	5001	4788	4900	5400	4600

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2006-2020 شهد تطورا ملحوظا بحيث كانت أعلى قيمة له سنة 2019 والمقدرة ب5.4 مليار دج لينخفض سنة 2020 بما قيمته 8 مليون دج وهذا بسبب فيروس Covid-19.

خاتمة:

شهدت صناعة التأمين التكافلي منذ انطلاقته كفرع من المالية الإسلامية نمو لا بأس به بتفاوت بين الدول التي تبنت هذا النوع من التأمين مقارنة بالتأمين التجاري في كل دول العالم وكذا الدول الإسلامية، إلا أنه يمكن القول أن التأمين التكافلي يمكن له مجابهة التأمين التقليدي في المستقبل لما له من نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالأخص وحتى من المنظور الشرعي الذي يعتبر دعامة أساسية لانتشاره وتوسعه.

من خلال هذه الدراسة التي تطرقت إلى بعض المفاهيم النظرية فيما يخص هذا الفرع من التأمين التكافلي، إضافة إلى تطرقنا إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال خاصة منطقة دول الخليج وكذلك دول جنوب شرق آسيا، يمكننا القول انه لابد من إعطاء أهمية بالغة لأجل ازدهار هذه الصناعة على مستوى صانعي القرار وعلى مستوى الفرد، فصناعة التأمين التكافلي لازالت ناشئة ولا يمكن لها أن تتغلغل في سوق التأمين العالمي إلا إذا استطاعت إثبات تنافسيتها مقارنة بالتأمين التجاري وتوفر خدمات أرقى من مثيلتها. ولهذا وكنتيجة لهذه الدراسة يمكننا أن نطرح من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا بعض المحفزات التي يمكن لها أن تساعد على تطور القطاع وبشكل سريع:

- الاهتمام بالتأصيل النظري لهذه الصناعة حيث لاحظنا قلة مصادر التنظير سواء كتب أو مقالات أو ملتقيات تهتم بالجانب النظري؛
- اهتمام الحكومات بوضع قوانين وتشريعات تسمح لهذه الصناعة للانفصال عن سابقتها حيث يوجد تداخل في كثير من الدول بين التأمين التكافلي والتقليدي؛
- توضيح الرؤية الشرعية لهذه الصناعة للعام والخاص لما تقتضيه من مزايا اجتماعية واقتصادية وتبيان فائدة هدا النوع من التأمين؛
- العمل على التوعية المجتمعية حيث يكاد لا يعرف هذا النوع من التأمين في بعض الدول الإسلامية بدون أن نتكلم عن الدول غير الاسلامية؛

- تبيان أهمية صناعة التأمين التكافلي على المستوى العالمي من خلال المؤتمرات والندوات العلمية العالية وعلى مستوى سفارات الدول الإسلامية المتمركزة في باقي دول العالم وخاصة ذات القوة الاقتصادية لجلب الاستثمار المباشر للدول الإسلامية؛
- تحفيز مؤسسات التأمين التكافلي خاصة الناشئة منها من خلال الإعفاء الضريبي وتسهيل عملية تأسيس فروع في مختلف أماكن الوطن؛
- إعطاء أهمية للتكوين العالي في هذا المجال من خلال فتح تخصصات جامعية للتكوين في هذا الأخير؛
- تفعيل دور الاتحاد العالمي للتامين التكافلي من خلال إجراء ندوات وملتقيات دورية محلية وعالمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- معزوز سامية. (2015). لتأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول. مجلة العلوم الانسانية. المجلد 26. العدد 03.

2- عمار كوسة. (2017). التأمين التكافلي في الوطن العربي: الواقع ورهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر. مجلة الميزان المجلد 02، العدد 02.

3- غانية العرابي ومصطفى نذير. (2017). صناعة التأمين التكافلي الواقع، التحديات والآفاق. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 02. العدد 02.

4- زهية بركان وأمينة بركان. (2019). "متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء". مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 22. العدد 01.

5- kenza MOHELLEBI. (2019). The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia. Journal of economics and human development. Volume 10. N 10.

6- عمار كوسة. (2017). التأمين التكافلي في الوطن العربي: الواقع ورهانات المستقبل مع دراسة حالة الجزائر. مجلة الميزان المجلد 02، العدد 02. ص 04.

7- بن منصور عبد الله وكوديد سفيان. (2014). التأمين التكافلي من خلال الوقف: بعد تنموي وحل مشكلة ملكية الصندوق. مجلة دفاتر مكة، المجلد 10.العدد 01. ص 02.

8- داودي الطيب ، كردودي صبرينة . (2012). التأمين التكالفي: مفهومه وتطبيقاته . مجلة الإحياء. المجلد 13. العدد 01. ص05.

9- مولاي خليل. (2015). التأمين التكافلي الاسلامي: الواقع والآفاق. ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل. غرداية. ص 04.

10- بن عمر خالد. (2012). "التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين النجازات والتحديات مع الاشارة الى حالة الجزائر". مجلة الحقيقة. المجلد 11. العدد22. ص 09.

11- داودي الطيب ، كردودي صبرينة . (2012). التأمين التكالفي: مفهومه وتطبيقاته . مجلة الإحياء. المجلد 13. العدد 01. ص 05.

12- الشبيلي يوسف بن عبد الله. (2010). الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني. مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه. عمان. ص 13.

13- Frenz, T., & Soualhi, Y. (2010). Takaful & retakaful: advanced principles and practices. IBFIM and Munich re, Kuala Lumpur. P 127.

14- عطا الله حدة. (2014/2013). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والامارات العربية المتحدة–. مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف. ص 69.

15- عطا الله حدة. (2014/2013). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والامارات العربية المتحدة–. مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف. ص 71.

16- موسى شقيري، وأسامة عزمي سلام. (2010). إدارة الخطر والتأمين. عمان: دار الحامد للنشر. ص 131.

17- مولاي خليل. (2015). التأمين التكافلي الاسلامي: الواقع والآفاق. ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل. غرداية. ص 16.

18- ياسمينة ابراهيم سالم. (2016). قياس وتحليل كفاءاة شركات التأمين في السوق الماليزي: دراسة مقارنة مع عدد من الشركات التقليدية في السوق. مجلة الاستارتيجية والتنمية. المجلد 06. العدد 10. ص 88.

19- Statista. (2020). Retrieved 09 20, 2021, from www.statista.com

20- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2017). تقرير سوق التامين السعودي.

21- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2016). تقرير سوق التأمين السعودي.

22- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2017). تقرير سوق التامين السعودي.

23- التقرير الإحصائي السنوي. (2014). نشاط التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

24- تقرير التمويل الإسلامي. (2019) . بيت المشورة للاستشارات المالية. دولة قطر.

25- World's islamic finance marketplace.(2015) , Retrieved 09 20, 2021, from https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/islamic-finance

26- محمد جلال الدين، وسعيد بوهراوة. (2011). تجربة الامين لتعاونى الماليزية. الملتقى الثالث للتامين التعاوني، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

27- Abayomi, A., & Others. (2020). Malaysia islamic finance & financial inclusion. The World Bank.

28- محمد جلال الدين، وسعيد بوهراوة. (2011). تجربة الامين لتعاونى الماليزية. الملتقى الثالث للتامين التعاوني، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

29- الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي. (2019).

30- معزوز سامية. (2015). لتأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول. مجلة العلوم الانسانية. المجلد 26. العدد 03. ص 12.

31- وليد سعود. (2011). تجربة سلامة للتامينات الجزائر في تسويق التامين التكافلي في السوق الجزائري. ملتقى مؤسسات التامين التكافلي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية. جامعة فرحات عباس سطيف.ص 55.